

Distr.: General
1 October 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين ليبرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تحيل طي هذا بيرو والسويد، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موجز اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعقود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن الحالة في ليبيا (انظر المرفق).
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوستافو ميسا - كوادرا
الممثل الدائم ليبرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أولوف سكوغ
الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارين بيروس
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبيرو والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز الاجتماع المعقود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن الحالة في ليبيا

في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في ليبيا. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة من نائبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ونائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ماريا دو فالي ريبيرو، برفقة خبراء من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وطرحت الدول الأعضاء أسئلة تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بليبيا، والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والمؤتمر الوطني، والانتخابات؛ ومشاركتها في المؤسسات العامة التي تتناول قضايا السلام والأمن؛ والاتجاهات الأخيرة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك ضد المهاجرات، وبالاتجار، والعمل القسري، والرق المعاصر؛ وتفاعل الأمم المتحدة وعملها مع منظمات المجتمع المدني النسائية والقيادات والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أثّرت في الإحاطة:

- أشارت نائبة الممثل الخاص إلى أن البعثة مكلفة بمراعاة المنظور الجنساني مراعاة تامة طوال ولايتها ومساعدة حكومة الوفاق الوطني في ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عملية الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وقطاع الأمن وفي المؤسسات الوطنية. وفي هذا الصدد، شددت على ضرورة إشراك النساء في رسم مسار جديد لليبيا ومشاركتهم الكاملة في المجال العام، لا سيما في تنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٨، وهو جانب من خطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا له أهمية حاسمة.
- رغم حدوث تطورات مشجعة، بما في ذلك اتجاه إيجابي في مشاركة المرأة في مختلف العمليات السياسية والاجتماعية، لا تزال هناك شواغل عامة بشأن تأثير الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية على المرأة في ليبيا. ولا تزال البعثة تعمل بنشاط على مناصرة ودعم مشاركة المرأة في المجتمع الليبي.
- تمثيل المرأة في حكومة الوفاق الوطني يبلغ حالياً ١٦ في المائة، حيث تحتل ثلاث نساء مناصب لصنع القرار، هن وزيرة الدولة لشؤون المرأة والتنمية المجتمعية، ووزيرة الشؤون الاجتماعية، ووزيرة شؤون هيكلية المؤسسات. ولا توجد حالياً أي حصة لتمثيل المرأة في المجال العام. وتواصل الأمم المتحدة والمنظمات النسائية الدعوة إلى تمثيل بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل.
- ليس بين أعضاء المجلس الرئاسي المؤلف من تسعة أعضاء امرأة واحدة. وأنشأ هذا المجلس وحدة معنية بدعم وتمكين المرأة تعمل تحت إشراف رئيس الوزراء. كما أنشأت وزارات التعليم والعمل

والاقتصاد وحدات مماثلة. وستساعد هذه الوحدات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المؤسسات الليبية.

- شاركت نائبات في لجنة الصياغة المشتركة لعملية تعديل الاتفاق السياسي الليبي وقمن بمراجعة مقترح مشروع الدستور. وسوف يقدم توصياتهن إلى مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. ويمثل مشروع الدستور تقدماً بالنسبة لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. غير أنه من الناحية المعيارية، لا تزال هناك عناصر تمييزية أخرى، مثل قدرة المرأة على منح الجنسية لأطفالها.
- للحالة الأمنية تأثير سلبي على تنقل المرأة، مما قد يؤثر على مشاركة النساء في الانتخابات كناخبات ومرشحات. وتشكل النساء حوالي ٤٥ في المائة من الناخبين المسجلين الجدد. غير أن دراسة استقصائية وطنية وجدت أن ٥٥ في المائة فقط من النساء يرجح أن يدلين بأصواتهن.
- كجزء من مشروع المصالحة الوطنية، قامت البعثة بتيسير أربعة حوارات محلية أفضت إلى توقيع اتفاقات مصالحة محلية بين القبائل والمجتمعات المحلية التي سبق وأن كانت متنازعة. وبشكل منفصل، عقدت البعثة اجتماعاً لمناقشة الاغتصاب في البيئات القبلية والمحافظة.
- استُهلّت في اليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠١٨ خطة عمل النساء للسلام التي صاغتها نساء من جميع مناطق ليبيا في عام ٢٠١٥، وتم ذلك على المستوى الوطني من قبل مجموعات نسائية. وستجتمع مجموعة من الخبرات والأكاديميات من بنغازي ممن شاركن في صياغة الخطة مع لجنة التشريع التابعة للمجلس الأعلى للدولة بغية عرض التشريعات المقترحة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.
- تعمل البعثة مع الشركاء، بسبل منها الحوار الإنساني، على وضع عملية تشاورية شاملة لإرساء الأساس للمؤتمر الوطني. ومشاركة المرأة الليبية في المؤتمر الوطني أمر ضروري.
- تبدي الشباب الليبيين اهتماماً متزايداً بالمشاركة السياسية. وتحظى المناسبات التي تستهدف الشباب بمشاركة أوسع نطاقاً بكثير من جانب النساء اللائي يقدمن إسهامات فنية.
- لم تقم ليبيا حتى الآن بسن تشريعات محددة لتجريم العنف العائلي. ويتصدى قانون العقوبات لبعض أشكال العنف الجنساني، ولكن القانون يبرئ حالياً المعتصبين إذا تزوجوا من ضحاياهم. وقد تم مؤخراً إنشاء فريق فرعي يضم أعضاء من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتناول مسألة العنف الجنساني.
- أثناء رحلة الحجرة، يرتكب العديد من العناصر الفاعلة المختلفة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات على نطاق واسع، بما في ذلك على أيدي الشبكات الإجرامية والمهربين وأفراد الشرطة وحرس السواحل، وفي مراكز الاحتجاز. ويقترن هذا الوضع بانتشار الإفلات من العقاب وعدم القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والأماكن الآمنة.
- تواصل المحكمة الجنائية الدولية جمع المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة ضد المهاجرين أثناء مرورهم عبر ليبيا، ولكن التقدم بطيء. وقد تعاونت البعثة مع المدعي العام بشأن هذه المسائل.

ويساور البعثة القلق إزاء إصدار مذكرات توقيف في حق مهاجرين بدلاً من أفراد الشبكات الإجرامية المنظمة الذين يستفيدون من التهريب والاتجار بالأشخاص. ويبين الرصد الذي أجرته البعثة أن المهاجرين الذين يمرون عبر ليبيا يُجبرون بصورة منهجية على العمل القسري.

وسلط مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع الضوء على ضرورة محاسبة الطائفة الواسعة من مرتكبي العنف الجنسي في ليبيا. وفي هذا الصدد، دعا المكتب إلى توفير خبرة متخصصة لدعم البعثة في شكل مستشارين لحماية المرأة. وأشار المكتب إلى المرسوم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ الصادر عن مجلس الوزراء والذي يتم بموجبه الاعتراف بضحايا العنف الجنسي كضحايا حرب، وهو أمر ذو أهمية حاسمة لتوفير جبر الضرر والدعم القانوني للمتضررات لهذا العنف. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مناصرة النساء والفتيات اللاتي هربن من أسر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لضمان عدم معاملتهن كمنتسبات له أو جاسوسات لفائدته ولكي يحصلن على ما يحتاجه من الرعاية وجبر الضرر والدعم.

وأشارت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، إلى أهمية التحليل الجنساني، بما في ذلك فيما يتعلق بدور النساء والشابات في عمليات بناء السلام وفهم العوامل الحافزة المتصلة بالمشاركة والنزاع وفرص السلام. ولاحظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً أهمية كفالة أن تتاح للبعثة والفريق القطري وأصحاب المصلحة السياسيين في الميدان مشاركة المجتمع المدني وخبرته في الشؤون الجنسانية في الانتخابات والإصلاح الدستوري. وقدمت أمانة فريق الخبراء غير الرسمي التوصيات التالية في شكل مكتوب:

- ينبغي لمجلس الأمن اغتنام كل الفرص لطرح أسئلة عن تنفيذ خطة عمل البعثة وقراره، وعلى وجه التحديد بشأن: (أ) التدابير المتخذة لمساعدة الجهات الفاعلة والمؤسسات الرئيسية في ضمان المشاركة الكاملة والفعالية للمرأة في الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وقطاع الأمن، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٧٦ (٢٠١٧)؛ (ب) الجهود الرامية إلى إدراج تحليل ومنظور جنسائيين في التنفيذ الشامل لخطة العمل وفي رصدها؛ (ج) الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة في جميع التحضيرات للمؤتمر الوطني واجتماعاته؛ (د) توافر الموارد المالية والخبرات اللازمة لتنفيذ هذه الجهود.

- ينبغي لمجلس الأمن دعوة الممثل الخاص للأمين العام إلى تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن بشأن تفاعله مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء، والناشطات في مجال السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، واقتراح إنشاء آلية للتشاور الدوري ذات تمثيل متنوع للمجموعات النسائية تُعنى بالأنشطة المتعلقة بتسوية النزاع وبناء السلام ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والخطط الأمنية وحقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية.

- ينبغي لمجلس الأمن حث الحكومة على اعتماد نظام حصص لضمان تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في جميع هيئات الحكومة، بما في ذلك الهيئات الناشئة عن عملية الانتقال السياسي، والإعراب عن دعمه للاعتراف بضحايا العنف الجنسي كضحايا حرب.

- ينبغي لمجلس الأمن الدعوة إلى نشر خبرات متخصصة، مثل مستشارين لشؤون حماية المرأة، للإسراع بتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

- ينبغي لمجلس الأمن الدعوة إلى زيادة التوثيق والإبلاغ من جانب الأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والنظر في إدراج الأفراد والكيانات المتورطين في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضمن قائمة في إطار نظام الأمم المتحدة للجزاءات الخاص بليبيا.
 - ينبغي للأمم المتحدة والحكومة إعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لنزع السلاح تتضمن منظورا جنسانيا ومشاركة المرأة.
 - ينبغي أن تضمن الحكومة الحماية الفعالة للنساء والفتيات، بمن في ذلك ضحايا الاتجار والمهاجرات واللاجئات وطالبات اللجوء والمحتجزات والناشطات من أجل السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي قد يكن مستهدفات بشكل خاص. ويجب أن يتضمن ذلك تدابير عاجلة لتحسين ظروف وحقوق النساء المحتجزات، من توفير المرافق الملائمة والموظفات الإناث إلى إصلاح أوسع نطاقا لقطاع الأمن يراعي الاعتبارات الجنسانية، وإمكانية وصول المساعدة الإنسانية والمراجعة القضائية. وينبغي إجراء رصد لانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، بدعم من منظمات المجتمع المدني وبالتشاور معها، وإيلاء الاعتبار لسلامة وكرامة واحتياجات المتعرضات لذلك العنف وأسره على المدى الطويل. وينبغي أن تشمل الجهود مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.
 - ينبغي للحكومة وشركائها الدوليين مضاعفة جهودهم في تنفيذ برامج واسعة النطاق، بسبل منها جبر الضرر، لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات المتضررات من النزاع، مثل المتعرضات للعنف الجنسي والنساء والفتيات المصابات بإعاقات بسبب الحرب وانعدام الأمن المستمر، أو المتضررات من النزوح أو الاحتجاز التعسفي أو فقدان أفراد الأسرة.
 - ينبغي أن توفر الحكومة ما يكفي من الموارد والموظفين لوحدة دعم وتمكين المرأة التابعة للمجلس الرئاسي والوحدات المماثلة المنشأة في وزارات أخرى.
 - ينبغي للأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين مساعدة حكومة ليبيا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على جمع ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإجراء التحليلات الجنسانية، بشأن مسائل منها العوامل الدافعة إلى التطرف والتطرف العنيف وأثر مكافحة الإرهاب.
- واختتم الرئيس المشارك الاجتماع، بتوجيه الشكر إلى نائبة الممثل الخاص، والبعثة، والفريق القطري على مشاركتهم، وأعربا عن اعتزامهما عقد اجتماع متابعة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن لمناقشة الحالة في ليبيا قبل نهاية العام.